د . وديع بتي حنا

التعليم السرياني ـ روح وحياة في حرف وشعب

اثناء الحملة الدعائية لإنتخابات البرلمان الاوروبي الاخيرة، كان لنا موعد بعد صلاة القداس الالهي مع احد المرشحين من ابناء شعبنا في السويد لشغل احد مقاعد عضوية البرلمان الاوروبي ممثلا للحزب الديموقراطي المسيحي السويدي، وحقا كان الرجل رائعا في بسط آرائه ونشاطاته ومشروعه، مستخدما اللغتين السويدية والسريانية، كان قلب مشروعه يكمن في تعريف الرأي العام الاوروبي و بالتالي الدولي بالمذابح التي تعرض لها شعبنا الكلداني السرياني الاشوري في بدايات القرن الماضي على يد الدولة العثمانية، "الرجل" الذي كان قد اصبح حينذاك "مريضا" مع الجميع و "عنترا" فقط على شعبنا المسالم بشموخ!، و عرّج المرشح على جهوده وجهود الآخرين في العمل المتواصل لانتزاع قرار اوربي يقضي الى اعتراف رسمي من الحكومة التركية في مسؤولية تركيا الحالية، كوريثة للدولة العثمانية السابقة، عن تلك الجرائم والمذابح ومحاكاة الجهد الذي قطعه اشقاؤنا الأرمن في هذا المجال والذي بلغ شوطا كبيرا. عندما لاحظ المرشح على بعض الوجوه صورة من اليأس وعدم الاقتناع، في جدوى المقارنة مع جهد الاشقاء الأرمن بعد هذه النوبة من السبات العميق، عمد الى تأكيد افكاره، واستنهاض همم سامعيه، في مزحة طريفة تركت في الحضور حالة من النشوة والامل، فروى كيف ان رجلا سريانيا كان واقفا على شرفة شقته في احدى العمارات السكنية، فوقع نظره على رجل يهودي يخطو في الشارع، مرتديا قلنسوته، اسرع السرياني خارجا من بيته ليلحق باليهودي ويوجه له لكمة مفاجئة، استغرب اليهودي الفعل فقال للسرياني: ويحك ماذا دهاك ايها السرياني المجنون؟!، اجاب الاخير: ألست يهوديا؟ قال نعم، اضاف السرياني: ألم تصلبوا المسيح؟، اجابه اليهودي: ولكن ذلك حدث قبل الفي عام، قال السرياني له وبثقة بالنفس: انني عرفت بالامر اليوم!. صفق جميع الحضور بقوة لهذه النكتة الطريفة، ودعاهم المرشح الى الانضمام بالجهد اقتداءً بذلك السرياني الغيور البسيط، والايمان بان رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة.

تلقيت اثناء تواجدي في الوطن في الاسابيع الماضية دعوة كريمة لحضور احتفال تخرج صف التعليم باللغة السريانية في احدى مدارس برطلة، وبينما كنت استمع الى الكلمات والاناشيد والفعاليات التي تضمنها الاحتفال ذهبت الذاكرة بي الى قصة الندوة الانتخابية السابقة الذكر والنكتة الطريفة الحكيمة فيها، حيث اننا امام برعم فتي ينبغي لنا جميعا ان نرعاه بالماء، ونحميه من العواصف، ولانبخل عليه بالسهر فلا تمتد يد الشر اليه، كما يجب ايضا ان نتفقده ونوبخه بلطف، و أن يكون هنالك انتباه دائم للتنقية وتنظيف الارض المحيطة بالبرعم فلا تكون، فقط، عالة عليه، بل تعطي له بكل سخاء وبالتالي يكون حلالا ما تناله منه .

ان المعلم والتلميذ والبيئة التعليمية "المدرسة بادواتها والبيت كجهد ساند"، هؤلاء جميعا هم اذرع العملية التعليمية التي بتعاونها وتكاتفها يمكن ان تصل الى الهدف المرتجى من التعليم، وعندما يتعلق الامر بالتعليم السرياني فان على المعلم والمدرسة والبيت مسؤولية اخلاقية اضافية، كون التعليم هذا هو احد العوامل الاساسية في المحافظة على وجود هذا الشعب ومستقبله وآماله وطموحاته، وتتجسد هذه المسؤولية في ايصال التلميذ الى حالة من الشعور بالحب والزهو من تعلمه لغة شعبه، فتكون اللغة السريانية، لمن يتعلمها كلغة الى جانب اللغات الاخرى، هي فعلا مادة اساسية لاتقل اهمية عن اللغات والمواد الاخرى. لقد علمت ان التلاميذ في المراحل الدراسية المبكرة قد قطعوا شوطا طيبا في تعلم اللغة السريانية مقارنة باقرانهم في الصفوف المتقدمة بسبب قابلية الطفل المتميزة في سرعة قبول المعلومة، وهكذا ربما يكون مفيدا في المستقبل المطالبة بادخال مادة اللغة السريانية كمادة اساسية في امتحانات "البكلوريا"، فتأخذ هذه اللغة موقعها الذي تستحقه ضمن المناهج والمواد الدراسية، كما قد يؤدي هذا الى حصول ابنائنا على مكاسب ذاتية شخصية في المعدل النهائي العام، كما يحقق اقرانهم في الوطن ذات المكاسب من خلال مواد اخرى كالدين واللغة الكردية مثلا.

ان مؤسساتنا الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية مدعوة الى جهد مشترك، يترفع عن كل التجاذبات المذهبية والسياسية والمناطقية الضيقة، يضمن الوصول الى مادة دراسية ومنهج وكتب تكون قاعدة اساسية لوحدة شعبنا وتحترم في الوقت ذاته كل الخصوصيات بالوانها المتعددة، كما ان على هذه المؤسسات القيام بحملة كبرى ومتواصلة لتطوير الكوادر التعليمية التي تم اختيارها للقيام بمهمة التعليم السرياني، لتصبح مؤهلة للقيام بواجباتها، بعد ان رافق هذا الاختيار بعض السرعة والتغاضي عن الشروط بسبب ضرورات الانطلاق في التجربة، تجدر الاشارة الى ضرورة ان يجتاز معلم ومدرس اللغة السريانية في المستقبل القريب مراحل الدراسة الاكاديمية المطلوبة ليتمكن من اداء رسالته بنجاح، وهنا يكون ربما ايضا مفيدا ان تسخر ممثلياتنا السياسية والدينية في الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي و حكومة وبرلمان الاقليم كل طاقاتها بما يؤدي الى العمل على افتتاح قسم جديد للغة السريانية في جامعة الموصل او جامعة صلاح الدين، في اربيل، على غرار القسم الموجود في جامعة بغداد، فيلبي حاجة الثقل السكاني الكبير لشعبنا في الموصل و سهل نينوى واقليم كردستان.

وتبقى كلمة الحق التي يجب ان تُقال، بل يُصبح من الإجحاد خنقها، هي تحية التقدير والعرفان للجميع باسمائهم، احزابا ومؤسسات وشخوصا، لكل من ساهم في وضع لبنة واساس هذه التجربة، ولكل من يساهم اليوم في اغنائها وتطويرها، وقطع على نفسه عهد التزامها، مشروعا قوميا ووطنيا عظيما ينفض الغبار عن حرف مجيد مقدس على الرفوف، ويُسلط الضوء وجرعة من الحياة على شعب اصيل، نبيل.

بقلم: هيثم الناشي

مشكلة تنتظر حلاًّ!

قراءة في الوضع الأمني من خلال معطيات أقتصادية

خمسة وعشرون مليون أو ما يزيد، هم سكان العراق.

انه عدد يشكل ماردا استهلاكيا هائلا، لشتى أنواع البضائع المستوردة، حتى ابناها صنعة، كالمناديل الورقية والموطا والمشروبات الغازية، مرورا بالمواد المتوسطة ووصولا إلى الآلات عالية التقنية.

لا بل الانكى والأغرب هو استيراد أهل الرافدين الطماطم والخيار، فهم بحاجة لكل البضائع ويبتلعون كل ما يؤتى من سلع رخيصة الجودة.

هذا كله، دون أن يمتلكوا أدنى مقومات البنية التحتية التي تمكنهم من صناعة أدنى حاجاتهم الاستهلاكية.

طبعاً هذا العدد لا يمكن ان يشكل هذه القوة الاستهلاكية الهائلة في بلد آخر لايمتلك مقومات الانفاق.

فهذا السوق الاستهلاكي الهائل والقادر على الانفاق يسيل له لعاب كل الدول المجاورة وغير المجاورة لأن يستمر ويستمر لكي تتحول دولارات نفط هذا البلد في صالح التنمية في بلدانهم مقابل استهلاكنا لمنتوجهم الرديء فقط والابقاء على هذا الفقر التنموي ما امكن من طول فترة ذلك انها فرصة تأريخية لا تعوض للمنتجين والتجار والدول عموما.. سوق استهلاكية شاسعة تحتاج إلى كل شيء، وهي قادرة ان تدفع بالعملة الصعبة. من يقف بوجه هذا الاستنزاف المبطن لثروة البلاد الوطنية؟ وتحطيم ما تبقى من صناعتها وترك حرفييها على قارعة الطريق عاطلين عن العمل ليس إلاّ.

فالمنتج الوارد من شتى الدول أغرق السوق بتنافس شديد الوطأة على حساب المنتج الوطني وهذا أحد الأسباب الرئيسة في مضاعفة عدد العاطلين عن العمل مما حدا بالحرفي لأن يترك الحرفة ويلجأ إلى شتى الأعمال الخدمية التي تضاعف بدورها الفقر والجهل، لتتفشى الأمية والجريمة وبذلك يبتعد الشعب تماما عن امكانية النهوض بتنمية البلاد، وهذا واضح أنه المطلوب من قبل جميع الدول المصدرة بضائعها لنا.

انه النهوض بالبنية التحتية فقط، وليس غيره يمكنه ان يحد ظاهرة من أخطر المظاهر المعاصرة لبلد يتمتع بقوة مادية هائلة ستنزف بهذا الشكل الدموي تحت عباءات شتى.

ولا يفوتنا بهذا الصدد الاتفاقات الدولية المشبوهة، حيث تعطل الكهرباء على مدى ستة سنوات لتسوق لنا ملايين أجهزة المولدات الكهربائية صينية وكورية الصنع، لتتحول العملة الصعبة إلى صالح تنميات دولهم وتتحول مولداتهم بعد حين إلى حديد ركام لا ينفع بل يضر.

وعودة إلى قبل بضعة سطور.

ماذا يستلزم النهوض بالبنية التحتية ومن ثم النهوض بالتنمية.

بكل تأكيد، انه الاستقرار في البلد في ناحيتين اساسيتين، السياسية والأمنية.

فهل الاستقرار في هاتين الناحيتين مصلحة لهذه المؤامرة الاقتصادية الاستنزافية لثروات البلد هل يمكن للدول والتجارة ذات العلاقة بهذه السوق ان يعطوا لاهلها الفرصة بالنهوض بالبنية التحتية ومن ثم التنمية لكي يتحولوا من عمالقة استهلاك مواد مصدرة لهم إلى منتجين يستطيعوا تحقيق اكتفاء ذاتي في الصناعة وتحسين المستوى الزراعي ومن ثم بديهيا الاستغناء عن واردات بمليارات المليارات من الدولارات تدخل جيوب منتجيها.

إني لا ارى مطلقاً في الوقت المنظور القريب حلا لهذه الاشكالية، واضحة المعالم، وفي نفس الوقت غامضة المصادر والتداخل.

اني أطرح مشكلة لم تجدني امتلك حلاً لها.

والخير فيكم لايجاده.

القانوني ماهر سعيد متي / برطلة

هيئة لضياع حقوق شعبنا!

هل أصبحت هيئة حل دعاوى الملكية العراقية هيئة مصادرة وتضييع حقوق ومصالح شعبنا في سهل نينوى، وهل أفرغ القانون من محتواه؟!.

ما كاد عام ٢٠٠٣ ينتهي، حتى ارتفعت الدعوات في وسائل الأعلام تبشر بإعادة الأراضي والحقوق إلى أصحابها وإزالة الغبن الواقع على كاهل المزارع الذي ضاعت حقوقه، حيث أطلقت الحقوق التصرفية واستملكت وحلت الآف الدونمات الزراعية في سهل نينوى بينما كان من الأجدى التوسع العمراني بالبناء العمودي حفاظا على الثروة الزراعية، وعمت الفرحة المزارعين الذين تأملوا في قانون هيئة حل نزاعات الملكية العقارية منقذا لإعادة حقوقهم، وانتشر الخبر كانتشار النار في الهشيم، وأصبح الشغل الشاغل لهذا المزارع المسكين تقديم الأوراق والمستمسكات إلى الهيئة، فالدعوى معفاة من الرسوم ومصاريف الاستنساخ والتي هي على حساب الهيئة، وعندما يراجع الهيئة يلاقي الوجوه البشوشة التي تقابله بلطف لم يعهدها مسبقا.

ومرت الأسابيع الطويلة الرتيبة والمواطن الكريم يراجع بشكل أسبوعي وفي كل مرة يراجع فيها تطلب منه الهيئة مستمسكات جديدة فهويات الأحوال المدنية المستنسخة لا تعترف فيها وتطلب الأصلية ليعود في اليوم الثاني وقد أعياه التعب بعد أن جمع هويات الأحوال المدنية من الورثة الذي تفرّق محل تواجدهم احدهم في الشرق والآخر في الغرب ويستقل سيارة خصوصي مرة أخرى تستقبله الوجوه المبتسمة ثانية لتطلب منه "الجنسية العراقية الأصلية" ويعود مجددا ليكمل مهمته بنجاح فإذا الهيأة تطلب منه محضر إطفاء..

وتبدأ المسيرة المتعبة مرة أخرى ليراجع مديرية الزراعة وان كان مزاج الموظف جيدا لقال له "روح تعال باجر حتى ابحث لك على المحضر" وان كان حظه وافرا فان الموظف يكون قد وجد المحضر، فيدفع الرسم القانوني ليأخذ نسخة مصورة من المحضر، ليعود به إلى الهيأة وهو مفعم بالفرح كونه وجد مأربه. لكنه تفاجأ بطلب موظفي الهيأة جلب استشهاد من التسجيل العقاري مع صورة قيد العقار نافذة وساقطة للحكم، لتبدأ مسيرة التاكسيات الخصوصي مجددا ويراجع التسجيل العقاري حاصلا على الاستشهاد، لكن الهيئة تجد أن اسم جدته قد ورد فيه خطا لينظم له محضر تصحيح، وتمر سنة من المراجعات التي بدأها منذ عام ٢٠٠٤ ليرد له تبليغ بمراجعة الهيئة ثانية ليس لغرض عرض الدعوى على الهيئة القضائية وإنما لكون الهيئة التحضيرية قد تبدلت والهيئة الجديدة وجدت عددا من النواقص الجوهرية في المعاملة التي تستوجب إكمالها منها إن اسم جدته قد صحح بشكل غير أصولي لذا يستوجب تصحيحه ثانية، وبعد أسبوعين ترده مكالمة هاتفية من الهيأة تستوجب حضوره وحال حضوره في ظل الوضع الأمني المتأرجح ليخبره الموظف المختص بأن الاستشهاد قد أصبح بتاريخ قديم يستوجب تحديثه، ويجلب لهم المطلوب وهو كله أمل أن تحال دعواه على اللجنة القضائية، وتأتي وتمر أشهر على هذا الحال وإذا يمر عام ٢٠٠٦ ليعاد نفس السيناريو عليه. فاللجنة القضائية لا تنظر في دعاوى إطفاء حق التصرف لأنها لم تستقر على مبدأ تمييزي لحد الآن.

حتى جاء الشهر الثامن من عام ٢٠٠٨ لتستقر على مبدأ تمييزي هام وهو رد الدعاوى لأن هكذا دعاوى هي خارج الاختصاص النوعي للهيئة "وهو الطريق الأسهل للهيئة"، فإن استمر في السير في الدعوى عليه أن يعيد بعضا من حلقات المسلسل الذي أصبح فعلا مملا فان استمر بالدعوى تكون النتيجة رد الدعوى بعد أن تمر عدد من الجلسات وبعد دفع أجور الكشف وأجور الخبراء لتزيد من الطين بله، لذلك فانه يرضى بالأمر الواقع ويسمع لنصيحة موظفي الهيئة بسحب الدعوى... يا ساداتي هذه ليست عملية سرد لمسلسل تركي أو هندي وإنما مسلسل لمزارع مسكين حفرت السنون شيبا على محياه.

فيما يلي عددا من الملاحظات والمقترحات لتفعيل القانون وهي كما يلي:-

– ألغيت اللائحة التنظيمية رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤ بموجب القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦ وسميت بهيئة نزاعات الملكية العقارية محل هيئة دعاوى الملكية العراقية.

– تسري نصوص قانون الهيئة على العقارات فقط حسبما وردت بأحكام المادة ٤ من قانون الهيئة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦ والتي يجوز المطالبة بها والمشمولة بأحكامه للفترة من ١٩٧٨/٧/١٧ ولغاية ٢٠٠٣/٤/٩. وهي تشمل الحقوق العينية الأصلية الواردة في الفقرة ١ من المادة ٦٨ من أحكام القانون المدني العراقي، فالحقوق العينية الأصلية هي حق الملكية وحق التصرف وحق العقر وحقوق المنفعة والاستعمال والسكنى والمساطحة وحقوق الارتفاق وحق الوقف وحق الإجارة الطويلة. ولا تسري أحكام القانون على المال المنقول، كالمبالغ أو البضاعة التي تمت مصادرتها على سبيل المثال لا الحصر.

– تتنوع الدعاوى المقدمة إلى الهيئة بين المصادرة والأراضي المستولى عليها والمحجوزة والأراضي التي تم استملاكها أو إطفاء حق التصرف فيها والعقارات المستولى عليها بدون بدل أو المستملكة بغبن فاحش

– معظم الإجراءات المتبعة في دعاوى الإطفاء كانت غير قانونية، من حيث عدم صحة التبليغ أو وجود غبن فاحش في تقدير التعويض، أو عدم اكتمال محاضر الإطفاء أو حتى عدم إيداع ثمن الإطفاء، أو سوى ذلك خاصة وان معظم الإطفاء لهذه الحقوق كانت إدارية وليس عن طريق قانون الأستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ وعن طريق لجان كما في قانون توحيد أصناف أراضي الدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٦ وقانون تنفيذ مشاريع الري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧١ وقانون تنظيم مشاريع التنمية الكبرى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٣ والقرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ وسواها.

– أكثر الدعاوى المقدمة إلى الهيئة ضمن حدود سهل نينوى إما سحبت أو تركت، والسبب الرئيسي، هو أن معظم الدعاوى ردت لسبب أو لآخر ولا تعاد الأراضي إلى أصحابها، إما التعويض فانه يسير جدا لا يسد المصاريف ولا يكفي لسداد ثمن سيارات الأجرة، خاصة وان معظم الأراضي الزراعية المطالب بها تعود لمورث الأطراف.

– أجاز قانون الهيئة سحب الدعوى، حتى وان كانت في مراحلها النهائية أو حتى وان صدر القرار من الهيئة، وقبل أن يكتسب القرار الدرجة القطعية، علما إن هذا النص الوارد في أحكام المادة ٢٨ من قانون الهيئة، وهذا الحكم لم يرد في قانون المرافعات المدنية المرقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل، وتأخذ عملية سحب الدعوى نفس حكم أبطال عريضة الدعوى مع اختلاف بسيط بأنه لا يجوز إبطال عريضة الدعوى إلا في مراحلها البدائية وجواز الطعن تمييزا في قرار الأبطال، لأن الطرفين يعودان إلى ما قبل الدعوى وكأن الدعوى لم تكن، وحيث إن قانون الهيئة هو قانون خاص لذا فان الخاص يقيد العام.

وعلى فرض إن المدعي أبطل عريضة الدعوى كون التعويض غير مجزي فانه يحق له أو من يمثله إقامة الدعوى مجددا.

– عادة ما يكون مبلغ التعويض في دعاوى إطفاء حق التصرف تعويضا زهيدا جدا ولا يتناسب مع الأسعار السائدة، لأن تقدير التعويض يتم تقديره وحسب أحكام الفقرة "ب" من المادة "اربع عشرة" من قانون الهيئة بالتعويض عن الفرق بين البدل الذي استوفاه والقيمة الحقيقية للعقار وقت الأستملاك مقوما بالذهب وبما يعادل قيمة الذهب بالدينار العراقي وقت إقامة الدعوى أمام الهيئة، وهذا مخالف لأحكام الدستور العراقي وأحكام المادة ٢/٢٣ منه والتي تشير إلى أن "لا يحرم المالك من ملكه الأ بتعويض عادل صونا لحق التملك"، بينما إن تم التقدير في وقت إجراء الكشف لكان المبلغ مجزيا. خاصة وان تقدير التعويض بالأساس مخالف لإحكام القرار ٨٠٠ في ١٩٨٩/١٢/١٩ والذي يشير إلى أن يكون التعويض حسب الأسعار السائدة، حسب جنس الأرض في تاريخ وضع اليد أو في تاريخ طلب الأستملاك.

– استندت عملية نزع ملكية العقار على النفع العام أو المصلحة العامة، وعبارة النفع العام تختلف بمفهومها في النظام الاشتراكي عن النظام الرأسمالي، وحيث أن النظام الحالي والسابق يختلف عن النظام الاشتراكي أو الرأسمالي وهو قريب الشبه بالمختلط لذا يصعب تحديد مفهوم المنفعة العامة، ولكن المعروف إن المنفعة العامة لا تتحقق إن استعملت لغير الغرض ، إضافة إلى عدم تحقق عنصر الحاجة في الكثير من الأراضي المطفأ حق التصرف فيها، لذا لا يتحقق عنصر المنفعة العامة.

– حق التصرف من حقوق الملكية العقارية العينية الأصلية وتشمل حق الانتفاع والاستعمال، هذا وان الأراضي الزراعية المطفأ حق التصرف فيها تكون ملكية الرقبة للدولة "وزارة المالية" بينما يمتلك الشخص حق التصرف فيها كيفما يشاء بالاستئجار أو البيع أو الرهن أو سوى ذلك

– استنادا لأحكام المادة ١٩/ج من قانون الهيئة فان وزارة المالية هي المعنية في مسألة دفع التعويضات..

حتى وان كانت البلدية مثلا هي الجهة المستفيدة من الإطفاء، كان من الأجدى إدخال وزارة المالية في هكذا دعاوى طرفا ثالثا في الدعوى إلى جانب المدعى عليه لأنها الجهة المختصة بصرف مبالغ التعويض.

– الحل يكمن عن طريق تعديل نص قانون الهيئة وإدراج عددا من النصوص عليه من ضمنها اعتبار الأراضي المطفأ حق التصرف فيها وفقا لإحكام القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٦ والأراضي المحلولة وفقا لأحكام القرار ١٢٥٣ في ١٩٥٨/١٠/٢١، وكذلك القرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠، من ضمن الاختصاص النوعي للهيئة وبالتالي إعادة الأراضي الغير مفرزة أو موزعة إلى أصحابها أو تعويض أصحابها تعويضا عادلا.

– لا تزال الهيئة تستلم طلبات الدعاوى رغم مرور ما يقارب خمس سنوات من تاريخ تشكيل الهيئة.

– الغي القرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ وسواها من القرارات بموجب الأمر التشريعي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤، والذي بموجبه ألغى أي حالة تمييز بين المواطنين للحصول على قطع الأراضي السكنية.

* توجد عدد من المقترحات من ضمنها:

أ– زيادة عدد القضاة في الهيئة ، بغية تسهيل وتسريع عملية حسم الدعاوى.

ب– تحديد مدة زمنية لانتهاء عمل اللجنة ، أي سقف زمني محدد، لا أن تبقى أعمالها مستمرة بصورة غير محددة ، أما من لم يقم الدعوى بعد انتهاء أعمال اللجنة فبإمكان المدعي إقامة الدعوى لدى المحاكم البدائية انطلاقا من مبدأ كون المحاكم صاحبة الولاية العامة.

ت– نظر الدعاوى حسب أسبقية الطلبات المكتملة المستمسكات، ما يحقق العدالة، دون النظر في دعاوى دون غيرها.

ث– أن يكون التعويض عادلا ومجزيا لصاحب العقار. على أن يتم تقدير التعويض بتاريخ إجراء الكشف الموقعي على العقار وحسب تقدير الخبراء.

ج– تخفيف الروتين في العمل ،حيث يضطر المدعي إلى مراجعة الهيأة عشرات المرات ودون جدوى.

ح– مادامت وزارة المالية هي جهة التعويض، يستوجب إدخالها شخصا ثالثا في الدعوى، لكي تتحقق الخصومة الحقيقية، أو أن يعدل القانون بحيث تكون الجهة المستفيدة هي المعنية بالتعويض.

خ– تعديل حكم المادة الرابعة من قانون الهيئة بحيث يشمل جميع الأراضي المطفأ حق التصرف فيها وفقا للقانون ٥٣ لسنة ١٩٧٦ والأراضي المحلولة وفقا لأحكام القرار ١٢٥٣ في ١٩٥٨/١٠/٢١ المتروك زراعتها لسنتين متتاليتين والقرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ وجميع الأراضي التي انتزعت من أصحابها بقرار إداري لا قضائي من ضمن اختصاص الهيئة النوعي .

د– الحكم بإعادة الأراضي التي لم يستلم أصحابها ثمن الإطفاء ولم يتم إفرازها أو توحيدها.

ذ– يجب أن لا يكون الحكم لمصلحة المدعى عليه لمجرد السؤال منه عن مدى حاجته إلى العقار، بل يجب الحكم بإعادة ملكية العقار إلى المدعي نظرا لانتفاء عنصر الحاجة بسبب مرور سنوات عديدة دون استغلال العقار..

لذا ارفع صوتي عاليا أمام السادة المسؤولين ناقلا معاناة المواطنين لعل هناك بريق ضوء ينفذ منه المواطن بصره تجاه النور بدلا من البقاء في الظلمة.

نقاط ملونة

ماكنة الشاي

لمسافر يعلو على جناحي التنقل ليصل إلى ما أراد الوصول إليه فتارة ترى أنه يتنقل بين مكان وآخر والواسطة تلامس الأرض فيضرب اذنيه رجع صدى دواليب الحافلة أو السيارة أو العربة فتكون الذكريات أول ما يجول بباله عند ذاك لا يبالي حتى بالمكان بل إن المكان يتعوده ليسرح بالفكر صوب ماضي الذكريات فيرى طفولته وكأن شريط الذكريات تلك قد تستمر في عينيه بعد أن أغمضها ليكون الوصول والتواصل، ومسافر آخر لا يقضي هدوءه رجع صدى ورغم هذا فإنه يسترجع الذكريات صورا لا تختلف عن ما يكون في وضع مسافر آخر إلا بمقدار الحالة التي يمر بها في استرخاء أو في قلق... فتنعكس المحفز ضمن استيعاب الآتي من الزمان والمكان على قلق وغيره لا بد له من أن يجرّ الفكر إلى الذكريات أو الانطلاق نحو الآتي من الزمان والمكان... فيكون الإبداع عند مفترق طريق، فإما تطورا نحو الآتي أو مكوثا عند الحاضر أو حنينا لكل مراحل التنقل بين مكان وآخر، في كل هذه الأحايين من الآتي من المكان والزمان توقفت بي الطائرة في إحدى المطارات وكان ترانزيت ولا بد للمسافرين على متن هذه الطائرة من أن ينزلوا من الطائرة ليكون تغيير الطائرة للانتقال إلى الآتي من المكان... أما الزمان فقد توقف عند النزول حيث أن الآتي من المكان استوقفني بين الدهشة والغربة... فالمكان على غير العادة المألوفة لا تسوده الفوضى ولا نسمع منه الأصوات المتعالية بالصراخ نتيجة لاختلاف الرأي بين اثنين حول مسألة ربما تكون غير مهمة البتة...

فالمكان على غير ذلك تعمه التأملات نحو الآتي من الزمان، وبرغم طبع كل أحد من المسافرين الذين تعوّد كل منهم على ما تعوّد عليه، برغم هذا أخذ كل من المسافرين مكانه المخصص له، ومنهم أخذت ما اتكأت إليه من المكان حيث كان التعب قد بان على الوجوه لكنما المكان استطاع أن يمسح عن الوجوه كل آثار التعب المضني لما لاقته من تشنجات وعدم استيعاب للحوارات بين الألسن المتشابهة في النطق المختلفة في الغاية...

جلست إلى المكان وسحبت السيكارة لأدخنها ولكني تذكرت ان المكان لا يسمح بذلك فآثرت عدم التدخين على ان أدخن وقعت عيناي على أحدهم وهو يقترب من ماكنة الشاي ليأخذ قدحاً يعدل به مزاجه المتوتر إذ كان هذا الشخص متوترا للغاية لا يعرف كيف يستخدم هذه الآلة وكأن المكان في ماضيه هو السبب الذي حدّ تفاعلاته مع التطور من الآتي من المكان والزمان اقتربت منه.. وبطيبة أهلنا طلبت منه أن أقوم بذلك بدلا عنه غير أن أحرج منه استقراءاته للآتي من المكان والزمان...

الرجل وانا.. والسعادة

بقلم: سناء غضبان جابر

وا.. مريماه، وا فاطمتاه

وعندما استهل كتابتي بهاتين الشخصيتين، احاول ان اذكر بماهية عظمة المرأة.. عسى ان تنفع الذكرى.

بدءا، انا لست بالضد منك بكل تأكيد، ولكني غير قابلة عليك ايضا. بالتأكيد انك تحاول ان ترتقي بنفسك وبي وبالحياة، ولكن قطارك قد انحرف عن سكته الطبيعية. ان من يقرأ خارطة تاريخ سفينة السعادة الانسانية، لن يجد انها تسير نحو بر الامان، بل ان العذاب الانساني وشقاءه يتزايد ويتضاعف كل يوم اكثر من سابقه، والسبب هو اختلاط الاوراق التي توجه رؤى الانسان في تطلعه نحو مستقبل افضل.

واذا سلمنا -وهذا بديهي- باننا النساء غير ذي تأثير كبير في مجرى معطيات التاريخ، لابل ولا حتى تأثير صغير، ذلك ان العالم ذكوري، ذكوري، ذكوري، حتى في اعلى الامم مراتبا في المدنية والتحضر، واذا سلمنا بذلك، سنقاد الى حقيقة، بأن الرجل هو المسؤول عن تعاسته ومن ثم تعاسة البشرية والحياة!!

ان اصعب تحد يواجه الانسان اليوم هو السلام، وكيف يأتي السلام دون ان ينتصر الانسان على داخله في النوازع الشريرة لحب التسلط والتوسع والامعان في فرط الامتلاك. لاباس، فالمغامرة سبيل للكشف والابداع والخلق.. على ان لا تكون سببا في ان نشم رائحة الدم مع الخبز الذي نأكله واطفالنا والناس الاخرين.

لربما تجربة الحداثة في الشعر كانت مغامرة بالنسبة لروادها الاوائل وقد نجحت في ان تكتشف عوالم جديدة مبهرة في عالم الشعر والابداع، ولكن شتان مابين مغامرة الحداثة في الشعر وبين مغامرة حرب العراق وايران او غزو الكويت. ومن الحتمية ان يكون حصاد الشر هو العذاب والتعاسة ان لم يكن اليوم فغدا وان لم يكن غدا فبعده، كذلك فحصاد الخير لابد ان يكون الطمأنينة والسلام وما يرافقهما من جمال انساني يعم الحياة والطبيعة.